

الإمام الشافعي وأثره في منهج الفكر الإسلامي

الإمام الشهيد البوطي

موجز البحث:

ليس فيمن سمع باسم الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ووقف على شيء من ترجمته، إلا وعرف أن من أولى المزايا التي انفرد بها، أنه أول من دَوّن قواعد علم أصول الفقه، ورَسَخ حجية السنة النبوية في الأذهان.. ذلك لأنه ليس في هؤلاء الناس من لم يطلع على كتابه "الرسالة" الذي يُعدُّ المدخل التأسيسي إلى كتابه الجليل الأم.

إلا أن قلة يسيرة منهم، مَنْ يعلم أنه العالم المسلم العربي الأول الذي استبدل بالمنطق الأرسطاطلي منهجاً متكاملًا في المعرفة، قائماً على دعائمي العقل والنقل، ثم قائماً على قواعد كلية في البيان وتفسير النصوص.

إن المنهج الذي دونه الإمام الشافعي في "الرسالة" لم يكن كما قد يتصور الكثير من الباحثين مجرد مدخل إلى فهم النصوص الفقهية، ثم إلى سبيل القياس عليها، بل كان قانوناً عاماً عاصماً عن الوقوع في الخطأ، على طريق المعرفة أيّاً كانت.

فمنذ أن وضع الشافعي كتابه "الرسالة" وتداولته الأيدي والأفكار، كان عمله هذا إيداناً بانحسار المنطق الأرسطاطاليسي (الذي كان قد ترجم إلى الفارسية وتسرب عن طريقها إلى العربية) عن سُوق الثقافة العربية الإسلامية، وإيداناً بحلول هذا المنهج العربي الإسلامي في محله.

وهكذا فإن حياة الإمام الشافعي كانت رمزاً، بل تاريخاً، لنشأة منهج البحث عن المعرفة عند العلماء المسلمين، ذلك المنهج الذي تجاوز فيما بعد، دائرة المعارف والعلوم الإسلامية، إلى المعرفة المطلقة وأصول الفكر العالمي بصورة عامة.

فهذا الجانب الهام والمتميز في حياة الإمام الشافعي، هو الذي أحاول إلقاء بعض الضوء عليه في هذه الصفحات الوجيزة.

مدون لا واضع:

يؤثر بعض الكتابين عندما يتحدثون عن تاريخ علم أصول الفقه، وعن دور الإمام الشافعي في هذا الفن وتأصيله، أن يعبروا بكلمة "الوضع" بدلاً عن "التدوين" فيقولون: إن الإمام الشافعي هو أول من وضع علم أصول الفقه⁽¹⁾.

غير أن هذا التعبير غير دقيق، ومن ثم فهو خاضع للبحث والنقاش. عندما نقول إن الشافعي هو أول من وضع علم أصول الفقه، فإن هذا يعني أنه أول من اكتشف هذا الفن واتخذه منهجاً في اجتهاداته الفقهية ودعا إليه.

إلا أن الواقع لا يتفق مع هذا الاقتضاء، فإن استعمال المنهج الأصولي بشكل ما، يعود إلى ما قبل عصر الشافعي. بل لا نشك في استعماله والاعتماد عليه بدءاً من عصر الصحابة. فالزرکشي يروي عن ابن عباس أخذه بقواعد الخصوص والعموم، ويروي عن غيره من الصحابة الأخذ بدلالة المفهوم⁽²⁾. أما فكرة القياس، فقد عرفت وشاعت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحديث معاذ في ذلك إذ أرسله رسول الله إلى اليمن مشهور ومعروف. بل إن الصحابة تكلموا في العلل وشروطها، وتوصلوا إلى ما يشبه الإجماع في مشروعية الأخذ بالقياس عند توافر أركانه وشروطه⁽³⁾.

ومن الطبيعي أن يتنامى الاعتماد على هذا المنهج بعد عصر الصحابة، لا سيما في ظلّ مدرستي الرأي في العراق والحديث في الجزيرة العربية، وهذا يعني أن الفقه الحنفي كان أسبق من الفقه الشافعي إلى اللجوء إلى هذا المنهج، وإن كان الحنفية يختلفون عن غيرهم بإقامتهم الفصول على الفروع في أغلب الأحيان، بدلاً من العكس.

وهكذا، فإن فكرة أصول الفقه لم تصل إلى الشافعي إلا وقد تجاوزت أطواراً عديدة، وبلغت حداً

كبيراً من النضج.

(1) انظر مثلاً "الشافعي" للشيخ أبو زهرة ص 179. ومناهج البحث عن مفكري الإسلام للدكتور سامي النشار ص 65.

(2) البحر المحیط 5/1. انظر مثلاً "الشافعي" للشيخ أبو زهرة ص 179. ومناهج البحث عن مفكري الإسلام للدكتور سامي النشار ص 65.

(3) مقدمة ابن خلدون: ص 222 طبعة بولاق. انظر مثلاً "الشافعي" للشيخ أبو زهرة ص 179. ومناهج البحث عن مفكري الإسلام للدكتور سامي النشار ص 65.

لذا فإن التعبير السليم الذي لا يستتبع أي إشكال أو نقد، هو القول بأن الشافعي رحمه الله هو أول من دوّن هذا العلم وأصل قواعده. وهو التعبير الذي جنح إليه قدماء المحققين، كالإمام الجويني والإمام الرازي وابن خلدون⁽¹⁾.

يقول ابن خلدون في مقدمته: (وكان أول من كتب فيه، الشافعي رضي الله عنه، أملى فيه رسالته المشهورة). أما الإمام الرازي فيفصل القول في ذلك قائلاً: (كان الناس قبل الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضتها وترجيحها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كلياً يُرجع في معرفة مراتب الأدلة الشرعية إليه)⁽²⁾.

ولا يغض من قيمة دور الإمام الشافعي في هذا الفن وإبرازه أن نقول: أنه أول من دوّنه أو كتب أو صنّف فيه، بدلاً من القول بأنه أول من أبدعه أو وضعه. ذلك لأنه قام بتحليل هذا الفن وعرضه بصفة منظمة، وأضاف إليه أبحاثاً كثيرة - كما يقول الدكتور علي سامي النشار - أهمها المباحث البيانية التي لم يكن المصدر الأول بحاجة إليها، وتوسع في جميع المباحث الأصولية التي عرفت من قبله وأكمل بعضها، وأقام فروع المذهب على الأصول⁽³⁾.

من أصول الفقه، إلى منهج للبحث:

غير أن أهم ما يلفت النظر من هذا الذي قام به الشافعي مرتباً ومنسقاً ومدوناً، أنه وإن كان قد فعل ذلك كله خدمة لكتاب الله وسنة رسوله، عن طريق تيسير السبيل إلى فهم الأول منهما على النهج العربي القويم وتأكيد حجتيه، والثاني منهما بالبرهان المنطقي السليم، إلا أن عمله هذا ما كاد يستقر وينتشر بين الناس، ويقبل إليه منهم الخاصة والعامة، حتى أصبح منهجاً عاماً إلى المعرفة القائمة على أصولها المنطقية السليمة، ثم أداة للتنسيق بين أساسي كل من العقل والنقل، ثم سبيلاً أمثل لاستخراج المعاني من النصوص والتوفيق بين دلالاتها المتنوعة أو التي قد تبدو مختلفة متعارضة.

وما إن تكامل بنیان الحضارة الإسلامية ونضجت الشخصية العلمية والثقافية للأمة الإسلامية، حتى طوي ملف المنطق اليوناني عن مسرح الثقافة الإسلامية، وتراجع سلطانه عن الأفكار والعقول. وكم كان قد انبهرت به نفوس وخُدعت به أبواب، حيث استقر في مكانه هذا المنهج العلمي

(1) مقدمة ابن خلدون: ص 222 طبعة بولاق.

(2) مناقب الشافعي للرازي: ص 57.

(3) مناهج البحث عند مفكري الإسلام: ص 68.

المتكامل الذي رسمه الإمام الشافعي ودونه سبيلاً إلى المعرفة وميزاناً للتنسيق بين العقل والنقل، ثم منهجاً متكاملًا لتفسير النصوص.

صحيح أن هذا العمل العظيم يتسم بالطابع الفقهي، ويتحرك في الظاهر ضمن النصوص الشرعية ويسير بدافع ديني مجرد، بل ربما كان هو وحده الحامل للشافعي على ما فعل، ومن ثم استحق أن يسمى باسم أصول الفقه، مقابل ما استحقه علم التوحيد والكلام من اسم: أصول الدين، ولذا غاب عن كثير من الباحثين والمترجمين له والمقيمين لعمله، ما هو واضح من أنه يغطي بُعداً آخر ذا أهمية كبرى وراء ساحة الفقه وبعيداً عن أدوات استنباط الأحكام.

غير أن الذين يهتمون بدراسة أصول المعرفة ورصد مناهجها والسبل إليها، يعلمون جيداً أن الإمام الشافعي أقام من خلال عمله هذا منهجاً منطقيًا سديدًا ومتكاملًا إلى معرفة حقائق الأشياء أيًا كانت، ذلك لأن الميزان الذي يتم به تحصيل المعارف الإسلامية من نصوصها الثابتة، هو ذاته الميزان الذي يمكن أن يخدم به الباحث الحقيقة، معرفة لها، وتخصيلاً لها ضد تسرب الشوائب إليها. ويلاحظ أولو الاهتمام بالدراسات الفلسفية أن الإمام الشافعي أقام مؤلفه العظيم "الرسالة" على ثلاث دعائم متناسقة:

أولها: العلم. وفيه أثبت وأكد أن العلم لا ينهض ويستقر إلا على شيء.. ولا بد أن يكون هذا الشيء خبراً صادقاً لا يلحقه خلف، ولا يقوم مقامه في صحة الاعتماد عليه إلا المشاهدة والعيان. وكل ما لا يعتمد على خبر أو عيان، فوهم وباطل، وإن أوهم صاحبه أنه علم. وقد كرر الشافعي هذه القاعدة العلمية في رسالته أكثر من مرة. فهو يقول مثلاً: "وإذا كان هذا هكذا، كان على العالم أن لا يقول إلا من جهة العلم. وجهة العلم الخبر اللازم والقياس بالدلائل على الصواب، حتى يكون صاحب العلم أبداً متبعاً خبراً أو طالباً الخبر بالقياس كما يكون متبع البيت بالعيان"⁽¹⁾

وإنما أنكر الشافعي الاستحسان، لأنه يتعارض مع هذا المبدأ الذي يشدد عليه، ولا يرى أي مبرر للحيدة عنه، أيًا كان موضوع البحث، بل أيًا كان نوع العلم نفسه. فهو أبعد ما يكون - أي الاستحسان - عن معنى العلم وحقيقته. إذ المستحسن إنما يبدع ما يراه من عنده، دون اتباع لمقتضى خبر صادق بلغه أو لموجب شيء رآه وعينه.

(1) الرسالة: الفقرة 1466 ص 507 ط الحلبي بتحقيق أحمد شاكر.

وإننا لنلاحظ أن الشافعي أنهى - من خلال هذا القرار الذي سجله وألح عليه مراراً- الجدل المتطاوّل العقيم الذي انساق فيه الفلاسفة اليونانيون، وتأثرت به طائفة كبيرة من الباحثين المسلمين والفرق الإسلامية، حول أهمية العقل والنقل وموقف المعرفة من كليّ منهما.

صحيح أن قرار الإمام الشافعي إنما ينطلق من خدمة كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم. غير أنه أصرّ على أن لا يسير إلى فهم شيء منهما ثم الأخذ به، إلا من خلال منهج علمي مستقل، واتباع ميزان حيادي يؤكد للمتمسك به أنه لم ينجح إلى عصبية، ولم يحاب ديناً على حساب ما تقتضيه المعرفة المطلقة ويقرره المنطق العلمي العام.

ثانيهما: (البيان) وهو يتمثل في القواعد العربية والمصطلحات التعبيرية التي أصبحت أداة لفهم الكلام العربي، ووسيلة للكشف عما يعنيه المتكلم من خطابه الذي يواجهه به السامعين. وقواعد البيان هذه تنزل من أصل اللغة منزلة الكسوة من أصل البناء. فإذا كانت قواعد المنطق تمثل المنهج التأسيسي للمعرفة، فإن قواعد البيان هذه تمثل منهج التفاهم بين المخاطبين بل هي تمثل روح اللغة وحياتها.

من هذه القواعد أصول الدلالات وقوانين الأخذ بها، وطريقة التنسيق بين العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد والإجمال والبيان والتعارض والترجيح. وهذه القواعد تعدّ هي الأخرى موازين حيادية، فهي ليست منبثقة بحدّ ذاتها من دين أو من معنى من معاني العبادات والتشريع. بل هي، كما قلنا، روح اللغة ونسيجها الواصل بين المتكلم والسامع. ومن ثم فلا غنى عن الرجوع إليها والاعتماد عليها لأي إنسان يتعامل مع بني جنسه بلغة التخاطب والتفاهم، أيّاً كان المضمون العلمي الذي يحويه هذا الخطاب.

صحيح أن العرب في صدر الإسلام لم يكونوا يحصون هذه القواعد ولا يحفظون لها، ربما، أسماءها ومصطلحاتها. ولكنهم كانوا يتعاملون معها فيما بينهم بالسليقة، شأنهم في ذلك كشأن انضباطهم بقواعد اللغة العربية والإعراب، دونما حاجة إلى حفظ العناوين والقواعد والمصطلحات، وكشأن انضباطهم ببحور الشعر وموازنه، دون أن يقعوا في أي خلل أو شرود عنها.. ثم أدركهم من تسرب العجمة إلى ألسنتهم، وتسرب الضباب النفسي والاجتماعي إلى أذواقهم، واستيلاء الخلل الفكري على أذهانهم، ما جعلهم بحاجة إلى مثل أبي الأسود الدؤلي، لتدوين قواعد الإعراب، وإلى

مثل الخليل بن أحمد لضبط موازين الشعر، وإلى مثل الإمام الشافعي لتدوين أصول المعرفة ورسم القواعد المتبعة في تفسير النصوص⁽¹⁾.

ثالثهما: (القياس)، وهو يقوم مقام الاستدلال الأرسططاليسي، وقد حلّ محلّه عند علماء أصول الفقه وعلماء الكلام.

ومن أبرز مظاهر الفرق بينهما أن الحجة القياسية المعتمدة عند علماء الأصول، من شأنها أن توصل إلى اليقين، إن روعيت فيها الأركان والشروط والمواصفات كلها، على حين لا يوصل الاستدلال الأرسططاليسي في أحسن الحالات إلا إلى الظن⁽²⁾.

وأساس هذا الفارق أن القياس الأصولي لا ينهض وجوده إلا على نوع من الاستقراء العلمي الدقيق القائم على قانونين أساسيين:

أولهما: قانون العلية الذي يتلخص في بيان أن لكل معلول علة، أي أن لكل حكم شرعه الله علة أو حكمة.

ثانيهما: الاطراد والانعكاس، أي ملاحظة أن ما تصورناه علة، كلما وجد ضمن شروطه المعتبرة أنتج معلوله، أي الحكم المنوط به، وكلما فقد، فقد معلوله أيضاً. ومصدر اليقين بالقانون الأول تتبع أحكام الشرع وعاداته من خلال نصوص القرآن والسنة تبعاً تاماً، وهو ما يسمى بالاستقراء. وذلك لأن استقراء هذه النصوص مع التأمل في مضمونها ودلائلها، يوصل الباحث إلى يقين بأن سائر الأحكام الشرعية قائمة على رعاية مصالح العباد. ومن هذا اليقين استخرجت القاعدة القائلة: حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله. وإذا تم اكتشاف العلة للحكم الشرعي بيقين، نتج عن ذلك اكتشاف الأحكام الفرعية أي القياسية الناتجة عن إدراك هذه العلة بيقين أيضاً.

على أن القياس يستقر حكمه في الشرعيات على درجات، فأعلاها يوجب اليقين ولا يكاد يختلف فيه العامة والخاصة، وله شروط وقيود ومواصفات. فإن تدانت درجته، أمكن أن يتسرب إليه الظن والاحتمال، ومن ثم أمكن أن يظهر فيه الخلاف. وإنما مدار ذلك كله على نوع العلة والشروط التي يجب أن تتوافر فيها. ويتجلى هذا التصنيف لدرجات القياس من خلال تفصيل القول في أنواع

(1) انظر مناقب الشافعي للرازي ص 56.

(2) انظر مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص 130 وما بعدها.

القياس ومسالك العلة ودرجة تأثيرها في الحكم، وهو ما لا شأن لنا بتفصيل القول فيه، في هذا المقام.

والمهم أن نعلم أن القياس الأصولي الذي كان الإمام الشافعي أول من أقام الجسور المنطقية والعلمية بينه وبين النص، إلى درجة أنه برهن أكثر من مرة على أن القياس داخل في معنى النص⁽¹⁾ أقول: المهم أن نعلم أن هذا القياس الأصولي، لم يحلّ فيما بعد محل التمثيل الأرسططاليسي الذي يتعامل مع الجزئيات فقط، بل حلّ أيضاً محل القياس الأرسططاليسي بنوعية الاقتراضي والشرطي، لا في مجال الدراسات الشرعية وحدها، بل على طريق المعرفة بكل أنواعها.

أثر الشافعي في منهج التفكير الإسلامي:

لقد كان لهذا النهج الذي رسمه أو دوّنه الإمام الشافعي، أثر كبير في تخليص الفكر الإسلامي من التشويش، ومن عكر الآراء والمناهج الفلسفية التي كانت قد تسربت إلى عقول الكثير من الناس (تهرباً) من خلال النوافذ والشقوق. وحسبنا أن نشير هنا إلى أبرز مظهرين لهذا الأثر الكبير الذي لا يزال تاريخ الفكر الإسلامي يحمده للإمام الشافعي.

أولهما: القضاء على التباعد الخطير الذي كان يتزايد بسرعة بين مدرستي الحديث والرأي. فليس فينا من يجهل أن كلاً من هاتين المدرستين كان يتربص بالآخر، وكان كل منهما يسفه آراء الثاني. وقد كان هذا الموقف المتصلب يزيد من حوافز ردود الفعل أمام الآخر.

كانت العناوين المجردة هي التي تقود وتحكم. وبما أنها كانت عناوين متعارضة دائماً فقد كانت آثارها الفكرية والاجتهادية أشبه ما تكون بامتداد خطين من زاوية منفرجة.. وذلك هو الشأن الذي لا محيد عنه عندما يغيب المنهج الواحد الذي يفترض أن تلتقي عليه الأطراف أو يجتمع عليه الطرفان.

فلما رسم الإمام الشافعي منهج المعرفة وأوضح من خلاله دور كل من العقل والنقل، مؤكداً أنّ أي قرار علمي لا يكون علمياً، إلا إن استند إلى خبر ذي شروط ومواصفات محددة في مصدره وطريقة وصوله، وموضحاً أن دور العقل يكمن بعد ذلك في فهمه واستخراج دلائله وربطه بجزئيات الواقع والأشخاص والأشياء، وذلك بواسطة العلة التي هي دائماً سرُّ كل نصٍّ وروحه - أقول: لما

(1) انظر الفقرات من 1333 إلى 1342 من كتاب الرسالة

رسم الإمام الشافعي منهج المعرفة هذا، أقبل أقطاب المدرستين في كل من الحجاز والعراق، يتأملون ويتدبرون حديث هذا الحكم العدل. وسرعان ما تلاقى الطرفين على الوثوق به، ثم على تحكيمه. وما هو إلا أمد يسير حتى اصطلحت المدرستان. وتلاقى كلا الطرفين على منهج وسط سواء. لا يفرط فيه حق النص والاعتماد عليه والانضباط به. ولا يضيّع حق الرأي والاجتهاد. وإنما الجامع بينهما أن يكون الرأي في خدمة النص وتتبع أهدافه ومراميه. فكان أن اتحدت المدرستان المتباعدتان في مدرسة علمية شرعية واحدة، تحت مظلة هذا المنهج الذي طرحه الإمام الشافعي ميزاناً لفهم نصوص الشريعة خاصة، والسير على طريق المعرفة بصورة عامة⁽¹⁾

ثانيهما: ضمور التيار الاعتزالي ثم ذوبانه وانطوائه، خلال أقل من قرن من تاريخ ظهور "الرسالة" ومن المعلوم أن الذي هيج الفكر الاعتزالي في فجر نشأته، انبهار قادة هذه الفرقة بالفلسفة الإغريقية، في وقت تسربت فيه تلك الفلسفة إلى المجتمع العربي والإسلامي تهريباً، من خلال النوافذ والشقوق، ولم تكن قد دخلت بعدُ دخولاً شرعياً تحت مجهر النقد والرقابة من الأبواب الرسمية.

فكان أن ذهب قادة الفكر الاعتزالي ضحية ذلك الانبهار. وتجلّى ذلك في عجزهم عن الالتجاء إلى أيّ ميزان ينسّق لهم صلة ما بين العقل والنقل أمام انبهارهم بالتيار الفلسفي الإغريقي المنساق وراء تحكيم العقل، والعقل وحده، في كل قضايا الكون وشؤونه، سواء في ذلك ما يتعلق بالطبيعات، وما وراءها، فم يكن عجيباً أن ينتهي بهم الأمر، من جراء ذلك، إلى مخادعة ثقيلة وممحوجة للنصوص، واللجوء إلى الالتفاف حولها، بل إلى قفز متجاهل فوقها، رعايةً منهم للتصورات الفكرية والذهنية العارية أن لا تحدش أو تمس!..⁽²⁾

ولكن فما الذي قضى على هذه المشكلة وأنهى عهد الانبهار بالفلسفة الإغريقية، ومن ثم بدد عصيبة الفكر الاعتزالي وقضى على منطقتها ولغتها الدفاعية التي طالما اصطبغت بمصطلحات العلم وأسبابه؟

لا ريب أن ثمة عوامل متعددة، ولكن ما من شك في أن على رأس هذه العوامل، من حيث الأسبقية الزمنية، ومن حيث الأهمية العلمية، انتشار مدونة الإمام الشافعي هذه وإنها مدونة ملأت أخطر فراغ فكري كان يجتازه العالم العربي والإسلامي، خلال قرن من الزمن، بدءاً من أواسط القرن الثاني إلى أواسط القرن الثالث.

(1) الشافعي، لأبو زهرة ص 74 وما بعدها.

(1) انظر: عوامل وأهداف نشأة علم الكلام في الإسلام ص 257 وما بعدها.

وقد يبدو غريباً أن يؤدي عمل الشافعي هذا الذي ابتغى منه خدمة الفقه الإسلامي، مثل هذا الدور الواسع في نطاق المعرفة، ورصد منهج علمي سليم لها. ولكن لا غرابة في واقع الأمر، فإن المنهج واحد، والقاسم المشترك بين مفاتيح الوصول إلى الفقه الإسلامي ومفاتيح سائر العلوم الأخرى، قاسم واحد، كما أوضحت ذلك قبل قليل.

ولا أشك في أن كلا ظاهرتي مدرسة الرأي والحديث، ونشأة الفكر الاعتزالي، مظهران لتطرف واحد، تجلّى هناك في ساحة الأفكار العملية، وتجلّى هنا في ساحة القرارات العقلية، نتيجة لحاجة المجتمع الإسلامي آنذاك إلى اكتشاف منهج منطقي سليم إلى المعرفة، ثم إلى الاتفاق على تحكيمه في طريق تحصيل المعارف والعلوم على اختلافهما. فكان في التوفيق الذي حالف الإمام الشافعي، متمثلاً في هذا المنهج المتكامل الذي رسمه ودوّنه، خير ما يسدّ تلك الحاجة ويبصر المسلمين بميزانهم المطلوب.

هذا المنهج هو العاصم اليوم من كل لغو حديث:

على أن عصرنا اليوم، يشهد محاولات ترمي إلى اقتحام مجال القرآن، ابتغاء التلاعب بدلائله ومضموناته، لا سيما الإخبارية منها، وهي تجربة متطورة يحاولها ثلّة ممن ينكرون الدين والإسلام من حيث هو، وذلك بعد أن أخفقت التجارب السابقة التي كانت تهدف إلى إنكار أصل الإيمان، وتجادل في ثبوت الظاهرة القرآنية من حيث هي.

من أبرز من دعا إلى هذه التجربة ودخل في غمارها، الدكتور محمد أركون الذي قضى نحبه منذ عام ونيف، فقد اهتم باللغة وطرق الدلالات الحديثة، داعياً إلى قراءة جديدة للقرآن على ضوء قواعد ((الألسنية)) الحديثة التي يتطرحها باحثون غربيون، كي يصل من وراء ذلك إلى أن ما يعبر عنه القرآن بالعلم، لا يتركز على العقل، بل على النشاط العقلاني الذي يقوم دائماً على التصديق والاستسلام.

ولقد شايعة في ذلك الدكتور عاطف أحمد، وسلك السبيل إلى الهدف ذاته، وإن كان بينهما بعض الاختلاف في الطريقة والأسلوب. فهو الآخر يقرر أن المعاني العلمية الحديثة، لا تنسجم مع التركيب اللغوي الحرفي في القرآن، إذا ما روعي في التفسير فهم اللغويين والمفسرين الأوائل⁽¹⁾.
المهم أن كلا الرجلين يجنب عن القول بأنه غير موقن بأن القرآن كلام الله، ويؤثر أن يصانع المسلمين ويسايرهم فيما يجزمون به من ذلك. ولكن كلاً منهما يدعو إلى فهم جديد للقرآن بحيث يحتملنا مسؤولية اليقين بما ينبعنا به من الغيبيات والأمور الكونية التي لم يصل العلم الحديث إلى قرار بشأنها بعد.. وإنما سبيلهم إلى هذا الفهم الجديد، اللجوء إلى أصول جديدة لفهم الكلام واستخراج مدلولاته ومرامييه.

فما العاصم العلمي من الانخداع بهذا اللغو؟

إنه يتمثل أولاً في إعادة النظر في المصطلح الحديث الذي اعتمده الغربيون منذ القرن الثامن عشر، والذي ابتدع على أساسه مضمون جديد لكلمة ((العلم)). وهذا الطرح (أعني به إعادة النظر في هذا المصطلح) يشهده ويشارك فيه الغرب اليوم، ويقوم حوله جدل واسع يتفاقم يوماً بعد يوم⁽²⁾ ويسود اليوم توجه إلى اعتماد المعنى العلمي العام الذي ظل راسخاً لكلمة ((العلم)) أحقاباً طويلة من الدهر، وهو المعنى الذي حصنة ورسم له البعد المنطقي الدقيق للإمام الشافعي في أوائل كتابه ((الرسالة)).. إن العلم في معناه القدسي أبعد ما يكون عن تلك النظريات والافتراضات المتناسخة المتصارعة.

وهو يتمثل ثانياً في تلك القواعد التي رسمها ودونها الإمام الشافعي لتفسير النصوص وفهم قانون الدلالات. إن مما تقرره هذه القواعد أن أي نص مقرر أو مسموع، إنما يفسر على ضوء تلك القواعد الدلالية التي كان مصطلحاً عليها بين أهل تلك الغة، في عصر ولادة ذلك النص. فلا سلطان لأي قواعد دلالية أو مصطلحات لغوية جديدة على كلام ما، تمت صياغته في ظل قواعد ومصطلحات أخرى سابقة.

(1) انظر المحاضرة التي ألقاها محمد أركون في الملتقى الثاني عشر للفكر الإسلامي في الجزائر، بعنوان ((مفهوم العلم في القرآن والتفكير المعاصر)). وانظر فصل

((النص القرآني، كيفية جمعه وإعادة قراءته)) ص 288 من كتاب ((نقد الفهم العصري للقرآن)) لعاطف أحمد.

(1) لعل من أحدث ما كتب في هذا الموضوع ((العلم في منظوره الجديد)) تأليف روبرت م أغروس وجورج ن ستانسيو.

وإذن فإن ما يسمى بالألسنية التي يقوم ويقعد بها وبالحدِيث عنها أمثال محمد أركون لا يمتدّ سلطانه إلا إلى حيث ترسخ قواعده ومصطلحاته، في نطاق الحدود المكانية وإلى حيث تتطابق مع عمر النص وميلاده في نطاق الحدود الزمانية.

ولكن هل أتيح لمحمد أركون وأشياعه أن يدرسوا هذه القواعد التي دونها الشافعي ((قواعد لأصول الفقه)) أو ((قواعد لتفسير النصوص))؟ وهل بوسع أيّ منهما أن يعي ويفقه ما يقوله الشافعي في تحليله لقواعد هذا الفن.

* * *



وبعد فهل عادت الفلسفة اليونانية أو المنطق الأرسطاليسي، فبسط سلطانه مرة أخرى على الفكر العربي والإسلامي، بدءاً من القرن الخامس أو السادس الهجري؟ وهل صحيح أن الإمام الغزالي هو الذي مكن هذا المنطق من الهيمنة من جديد؟ وبذلك تراجع المنهج الإسلامي الصافي الذي كان قد رسخ الإمام الشافعي دعائمه ونشر أويته؟ أعتقد أن هذا التصور الذي يطرحه اليوم بعض الباحثين، ينطوي على مبالغة كبيرة، وبعد عن التحقيق. ولعل الغزالي الذي إليه يرجع الفضل في الكشف عن عوار الفلسفة اليونانية وثافتها، مبراً مما قد اتهم به.

ولعلّ مصدر هذا الاتهام، تلك المقدمة التي افتتح بها الإمام الغزالي كتابه ((المستصفى)).. وبوسعنا أن نفتح ملف هذا الموضوع، وأن نفصل القول في تلك المقدمة التي هي مصدر هذا الاتهام وأن نوضح أن التوافق الذي قد يتم بين اجتهادين في أيّ من الأمور العقلية أو العملية، ليس من الحتم أن يكون دليلاً على أن المتأخر منهما تابع أو مقلّد، والمتقدم منهما إمام ومتبوع. غير أن الدخول في هذا الموضوع يقصينا مما نحن في صدد، ويبعدنا عن محور هذه البحوث ألا وهو الإمام الشافعي رحمه الله ورضي عنه.

فلنقف إذن عند هذا الحدّ، والحمد لله رب العالمين.